|  |  |
| --- | --- |
| **مؤتمر المندوبين المفوضين (PP-18)دبي، 29 أكتوبر - 16 نوفمبر 2018** |  |
|  |  |
|  |  |
| الجلسة العامة | **الإضافة 3للوثيقة 18-A** |
|  | **15 أكتوبر 2018** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
|  |
| الولايات المتحدة الأمريكية |
| مقترحات بشأن أعمال المؤتمر |
|  |

تتضمن هذه الإضافة مشروعي قرارين جديدين:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **ADD** | القرار الجديد [USA-1] | الخدمات المتاحة بحرّية على الإنترنت (OTT) في البيئة المتطورة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) |
| **ADD** | القرار الجديد [USA-2] | الاتصالات الدولية/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعماً لتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي |

ADD USA/18A3/1

مشـروع قـرار جديـد [USA-1]

الخدمات المتاحة بحرّية على الإنترنت (OTT) في البيئة المتطورة للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT)

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكِّر

*أ )* بأن الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2019-2016 المعتمدة في القرار 71 (المراجَع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، تُسند إلى الاتحاد مهمة تشجيع وتيسير وتعزيز النفاذ ميسور التكلفة والشامل إلى شبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها وتطبيقاتها، واستعمالها من أجل النمو والتنمية الاجتماعيين والاقتصاديين المستدامين بيئياً؛

*ب)* بالقرار 101 (المراجَع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن الشبكات القائمة على بروتوكول الإنترنت؛

*ج)* بالقرار 102 (المراجَع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن دور الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت وبإدارة موارد الإنترنت، بما في ذلك إدارة أسماء الميادين والعناوين؛

*د )* بالقرار 123 (المراجَع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن سد الفجوة التقييسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛

*ه )* بالقرار 139 (المراجَع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع؛

*و )* بالقرار 175 (المراجَع في بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الاحتياجات المحددة إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

*ز )* بالقرار 196 (بوسان، 2014) لهذا المؤتمر، بشأن حـماية مستعملي/مستهلكي خدمات الاتصالات،

وإذ يدرك

*أ )* الحاجة إلى تعزيز المنافسة والمنافع التي يجنيها المستهلك والابتكار والاستثمارات المستدامة وتطوير البنى التحتية وقابلية النفاذ والقدرة على تحمل التكاليف فيما يتعلق بالنمو العالمي للخدمات المتاحة بحرّية على الإنترنت (OTT)؛

*ب)* الحاجة إلى استمرار الاستثمارات والابتكار من أجل مواصلة تحسين نشر شبكات الاتصالات ومرافقها على الصعيدين الوطني والدولي، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية ومتطلباتها؛

*ج)* الحاجة إلى مناقشة مسائل السياسة العامة وكذلك الآثار الاقتصادية المترتبة على الخدمات المتاحة بحرّية على الإنترنت، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالمنافع للمستهلكين، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة والاحتياجات المحددة والمنافسة والابتكار،

وإذ يؤكد

أن القطاع الخاص يؤدي دوراً رئيسياً في توسيع نطاق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثلاً من خلال الاستثمار في البنى التحتية والخدمات،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* الحاجة إلى فهم العلاقات بين الخدمات المتاحة بحرّية على الإنترنت والشبكات؛

*ب)* الدراسات والأعمال الجارية في إطار لجان الدراسات لقطاعيْ تقييس الاتصالات وتنمية الاتصالات، خاصةً لجنتا الدراسات 3 و17 لقطاع تقييس الاتصالات ولجنة الدراسات 1 لقطاع تنمية الاتصالات،

وإذ يضع في اعتباره كذلك

*أ )* أن ديباجة دستور الاتحاد تعترف اعترافاً كاملاً بالحق السيادي لكل دولة في تنظيم اتصالاتها وأن التصرف بشأن الخدمات المتاحة بحرّية على الإنترنت هو مسألة تتعلق بالسيادة الوطنية؛

*ب)* أن المشاورة المفتوحة بشأن "اعتبارات السياسة العامة للخدمات المتاحة بحرّية على الإنترنت" التي أُجريت بالاقتران مع فريق العمل التابع للمجلس المعني بقضايا السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت بما في ذلك التقرير الختامي للاجتماع العاشر الذي يبين تنوعاً واسعاً لوجهات نظر الدول الأعضاء بشأن الدور المناسب للاتحاد فيما يتعلق بالخدمات المتاحة بحرّية على الإنترنت؛

*ج)* التقرير التقني لقطاع تقييس الاتصالات بشأن "الأثر الاقتصادي للخدمات المتاحة بحرّية على الإنترنت"؛

*د)* أنشطة قطاع تنمية الاتصالات، بشأن الجوانب المتصلة بالسياسات والجوانب التنظيمية والتقنية للانتقال من الشبكات الحالية إلى شبكات النطاق العريض في البلدان النامية، بما في ذلك شبكات الجيل التالي، والخدمات المتنقلة، والخدمات المتاحة بحرّية على الإنترنت (OTT)، والتنفيذ،

وإذ يلاحظ

أن تطور قطاع الاتصالات أدى إلى هياكل سوقية جديدة، ونماذج للأعمال التجارية، واستراتيجيات تنافسية واستثمارية، وتدفقات للإيرادات،

يقـرر

1 مواصلة دراسة الجوانب الاقتصادية والمتعلقة بالسياسات وبتمكين المستهلكين في الخدمات المتاحة بحرّية على الإنترنت؛

2 تعزيز التفاهم المشترك بين الدول الأعضاء حول بيئة السياسات التمكينية للخدمات المتاحة بحرّية على الإنترنت،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات، بالتعاون مع مدير مكتب تقييس الاتصالات ومدير مكتب الاتصالات الراديوية، بما يلي

1 ضمان أن تشمل أنشطة مختلف القطاعات، حسب الاقتضاء، دراسات بشأن آثار تقارب تكنولوجيات وخدمات الاتصالات على رفاه المستهلك، والمنافسة، والاستثمار، والابتكار؛

2 تيسير المناقشة بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات وأصحاب المصلحة المهتمين حول فرص تعظيم الفوائد من التطور في مجال الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

3 تقديم تقرير سنوي إلى المجلس عن تنفيذ هذا القرار،

يدعو الدول الأعضاء

*أ )* إلى تعزيز تهيئة بيئة سياساتية، وأن تضع سياسات شفافة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها وغير تمييزية؛ وتشجع على المنافسة، وتدعم الابتكار التكنولوجي والابتكار في الخدمات، وتشجع استثمارات القطاع الخاص، وذلك بهدف التشجيع على استمرار نمو الخدمات المتاحة بحرّية على الإنترنت واعتمادها الأمر الذي يعزز النمو الاقتصادي والفرص على المستويين الوطني والعالمي؛

*ب)* إلى التشاور مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، ومجتمع الإنترنت التقني، لضمان أن السياسة المتصلة بالخدمات المتاحة بحرّية على الإنترنت التي تنفذ على الصعيد الوطني تجسد وتشمل جميع المصالح ذات الصلة،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات

إلى المساهمة في الأنشطة المذكورة أعلاه والمشاركة بفعالية في تنفيذ هذا القرار.

ADD USA/18A3/2

مشـروع قـرار جديـد [USA-2]

الاتصالات الدولية/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
دعماً لتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (دبي، 2018)،

إذ يذكِّر

*أ )* بالقرار 70/125 للجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA)، الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالية لمجتمع المعلومات (WSIS)؛

*ب)* بالقرار 139 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن استخدام الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل سد الفجوة الرقمية وبناء مجتمع معلومات شامل للجميع؛

*ج)* بالقـرار 140 (ال‍مراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن دور الاتحاد في تنفيذ نواتج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وفي الاستعراض الشامل للجمعية العامة للأمم المتحدة لتنفيذها،

وإذ يدرك

*أ )* دور الاتحاد في تيسير خطوط القمة العالمية لمجتمع المعلومات جيم2 (البنية التحتية للمعلومات والاتصالات)، وجيم4 (بناء القدرات)، وجيم5 (بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) وجيم6 (البيئة التمكينية)؛

*ب)* أدوار المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة (UN) في تيسير خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بما في ذلك، ضمن جملة أمور، دور منظمة الصحة العالمية بشأن الصحة الإلكترونية؛ وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة بشأن الحكومة الإلكترونية؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الأعمال التجارية الإلكترونية،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* أن تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي (AI) لديها إمكانات كبيرة لإفادة مجتمعنا والمساهمة في التقدم المحرز لتمكين العاملين وتنمية الصناعات المبتكرة وتحسين نوعية الحياة؛

*ب)* أن الرقابة التنظيمية أو الإدارة السابقة لأوانها فيما يتعلق بتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي قد تعيق الابتكارات الحالية أو المستقبلية؛

*ج)* أن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي عنصر ضروري في تمكين تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي وتمكين الابتكار والتطوير في المستقبل؛

*د )* أن تطوير تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي ينطوي على طائفة واسعة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية التي تتجاوز نطاق اختصاص الاتحاد والتي تعالجها وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات الدولية الأخرى،

وإذ يلاحظ

*أ )* أن العديد من المناقشات والمبادرات التي تستكشف جوانب الذكاء الاصطناعي لصالح المجتمع إنما تجري بالفعل في وكالات منظومة الأمم المتحدة بأسرها؛

*ب)* أن العديد من المنظمات وأصحاب المصلحة الآخرين يناقشون ويدرسون ويستكشفون جوانب الذكاء الاصطناعي وقدرتها على إفادة المجتمع، وبصدد وضع المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات والمعايير والمبادئ لزيادة الثقة في تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي ونظمه وخدماته، بما في ذلك، ضمن جملة أمور، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واللجنة التقنية المشتركة 1 التابعة للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي واللجنة الكهرتقنية الدولية (ISO-IEC/JTC1)،

يقـرر

1 أنه من أجل دعم تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، ينبغي للاتحاد الدولي للاتصالات أن يركز على تعزيز تطوير الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يتسق مع دوره في تيسير خطوط العمل للقمة العالمية لمجتمع المعلومات المحددة في الفقرة*أ )* من *إذ يدرك*؛

2 تعزيز تقاسم المعلومات، في إطار الآليات القائمة للاتحاد، مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى وفقاً لولاية كل منها، فضلاً عن المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، ومبادرات أصحاب المصلحة المتعددين، وغيرها من مؤسسات القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والهيئات الأكاديمية، والمنظمات التقنية لبناء فهمٍ لدور الاتصالات الدولية/تكنولوجيا المعلومات الاتصالات في دعم تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي؛

3 ضمان ألا تنطوي جميع أنشطة الاتحاد المتعلقة بالذكاء الاصطناعي على محاولة تقديم إرشادات تنظيمية بشأن الذكاء الاصطناعي أو إدارته، وأن تكون جميع الأعمال الداعمة لتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي ضمن ولاية الاتحاد واختصاصاته الأساسية وألا يكون هناك ازدواج أو تعارض مع أنشطة المنظمات الأخرى، بما في ذلك، ضمن عدة أمور، كيانات الأمم المتحدة الأخرى المشاركة في الأعمال المتصلة بتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي،

يكلف الأمين العام

بأن يقدم تقريراً سنوياً إلى المجلس عن أي أنشطة للاتحاد ذات صلة بالذكاء الاصطناعي وتنفيذ هذا القرار،

يكلف المجلس

بإدراج تقرير الأمين العام في الوثائق المرسلة إلى الدول الأعضاء وفقاً للرقم 81 من الاتفاقية،

يدعو الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والهيئات الأكاديمية

1 إلى المساهمة في مناقشة الكيفية التي يمكن بها للاتصالات الدولية/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعم تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي؛

2 إلى تبادل الخبرات، ولا سيما فيما يتعلق بدعم التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين للنهوض بفوائد تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي وزيادة فهم أعضاء الاتحاد للدور الذي يمكن أن تقوم به الاتصالات الدولية/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_